بسم الله تعالى

الجمهورية اللبنانية

مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية التاريخ : ١٨/١١/١٩٩٣

المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق مركز مشاريع ودراسات القطاع العام

تقرير

حول الأزمة المعيشية وتصحيح الأجور

سجلت مؤشرات أسعار الاستهلاك خلال العام ١٩٩٢ ارتفاعاً "كبيراً" بلغت نسبته ١١٨٪ الى جانب ارتفاع أسعار خدمات الاستشفاء والطبابة بنسب تراوحت بين ٦٥ الى ١٠٠ ٪ والجور النقل التي ارتفعت اكثر من ١٥٠ ٪ وظلت كذلك حتى تاريخه. فالى أساس سعر صفيحة البنزين ١١ الف ليرة وسعر دولار/ قدره ٢٧٠٠ ليرة ، بالرغم من انخفاض سعر الصفيحة الى ٨٠٠ ليرة رسمياً" وسعر الدولار الى ١٧١٨ ليرة . كذلك أسعار الدواء ارتفعت بنسبة لا تقل عن ٢٠٠٪ الى جانب ارتفاع الرسوم على خدمات "الكهرباء والهاتف والمياه والايجارات السكنية .

وقد ترافق ذلك كله مع تدهور كبير في قيمة العملة اللبنانية حيث ارتفع متوسط سعر صرف الدولار من ٧٧٩ ليرة في كانون الثاني ١٩٩٢ الى ١٨٩٣ ليرة في كانون الأول من عام ١٩٩٢ ، بحيث تكون الليرة قد فقدت نحو ٥٩٠٦ ٪ من قدرتها الشرائية .

هذا الارتفاع الكبير في مؤشرات غلاء المعيشة الذي شهده عام ١٩٩٢ ، أدى الى انهيار الزيادات التي كان أقرها مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ١٩٩٢/٢/١٩ لتصحيح الرواتب والأجور في القطاع العام بنسبة ٦٠ ٪ برفع الحد الأدنى في القطاعين العام والخاص من ٧٥ الف ليرة الى ١١٨ ألف ليرة تعويضاً" عن الانخفاض الذي لحق بقيمتها بفعل ارتفاع مؤشر غلاء المعيشة عام ١٩٩١ بنسبة ٦٠٪ ، وتجاوز معدل التضخم (انخفاض القوة الشرائية لليرة) نسبة ٥٠٪ للعام نفسه.

- مرسوم رقم ٢٥٠٢ تاريخ ٨ تموز ١٩٩٢ زيادة ٦٠ ٪ على الشطر الأول حتى ١٥٠ الف ل. زيادة ٥٠ ٪ على الشطر الثاني فوق ١٥٠ ألف ل .
- يستفيد من المرسوم الأجراء الذين تعود عقود تعليم الى ما قبل ١٩٩٢/١/١ .
- تتضاف الزيادات أعلاه الى الأجور التي كان يتقاضاها الأجراء بتاريخ ١٩٩١/١٢/٣١ .

- قانون رقم ١٧٦ تاريخ ٢٢ كانون الأول ١٩٩٢ : رفع الحد الأدنى للرواتب والأجور في الادارات العامة وفي الجامعة اللبنانية وفي المؤسسات العامة غير الخاضعة لقانون العمل الى ١١٨ الف ليرة اعتباراً" من ١٩٩٣/١/١ .
- مرسوم رقم ٢٦٥٨ تاريخ ١٩٩٢/٩/١٥ : رفع الحد الأدنى الرسمي لأجور المستخدمين والعمال الى ١١٨ ألف ليرة اعتباراً" ١٩٩٢/١/١ .

بيروت - لبنان - ص.ب ٢٤/٤٧ .

فالحد الأدنى للأجور الذي كان يساوي ١٣٤ دولارا" عند تنفيذه في كانون الثاني ١٩٩٢ (على سعر دولار ٨٨٠ ليرة) أصبح في نهاية العام المذكور يساوي ٦٤ دولارا" (على أساس متوسط سعر الدولار ١٨٥٤ ل. في شهر كانون أول من العام ١٩٩٢) . أي ان الحد الأدنى للأجور فقد أكثر من ٥٢ ٪ من قيمته .

وقد تحول هذا التدهور في الأوضاع الاقتصادية والمعيشية الى سلاح يستخدم في الخلافات والتجاذبات السياسية بين أركان الحكم اللبناني مما أدى الى الاطاحة بحكومة الرئيس عمر كرامي الذي وصف الوضع " بالمؤامرة " . ثم جاءت حكومة الرئيس رشيد الصلح التي لم تستطع ان تحدث أي تغيير ايجابي في الأوضاع المعيشية واقتصرت مهمتهاعلى اجراء الانتخابات النيابية قبل أن تُرحّل . أيضا" في تشرين الاول من العام ١٩٩٢ وتحت ضغط الاوضاع المعيشية ، تولى الرئيس رفيق الحريري رئاسة الحكومة اعتبارا من الشهر المذكور على أمل أن تقوم حكومته بمعالجة الأوضاع الاقتصادية وتحسين مستوى المعيشة . ولكن بعد مضي أكثر من عام على عمر الحكومة الحريرية وأكثر من ١٩ شهرا على آخر تصحيح للأجور وبعدما شارف عام ١٩٩٣ على الانتهاء بقيت الأوضاع على ما هي ان لم تشهد تدهورا في بعض جوانبها ، فالانجاز شبه الوحيد الذي تتغنى به حكومة الحريري والمتمثل في تخفيض سعر صرف الدولار من ٢٧٦٥ ليرة الى ١٧١٨ ليرة لم يكن له أي مردود ايجابي على الصعيد المعيشي بحيث لم تنخفض الأسعار بنفس النسبة لا بل استمر بعضها في الارتفاع ولا سيما أسعار الخضار والفاكهة وأسعار الأدوية وزيادة الأقساط المدرسية الخ . ولم تستعد الليرة قوتها الشرائية التي كانت تتمتع بها عند آخر تصحيح للأجور (الحد الأدنى للأجور ١٣٤ دولارا من أول كانون الثاني عام ١٩٩٢ مقابل ٦٨ دولارا" حاليا) .

وقد استخدمت الحكومة مختلف الوسائل للتهرب من تصحيح الأجور فإلى جانب محاولتها اضعاف الحركات النقابية عبر حل بعض النقابات (كنقابة مزارعي التبغ في الجنوب) واستخدام القوة لحل اضراب بعض النقابات واعتقال أركانها (كما حصل مع نقابة عمال بلدية بيروت). وتأجيل انتخابات نقابية والتأثير في نتائج أخرى استباقا" لأي تحرك عمالي على غرار تحرك ٦ أيار ١٩٩٢ الذي أطاح بحكومة الرئيس عمر كرامي ، حرصت الحكومة دوما" على تأكيد نيتها بعدم اجراء أي تصحيح للأجور .

لذلك باشر الاتحاد العمالي العام تحركاته من أجل تصحيح الاجور فشكل لجنة في أوائل شهر أيلول عام ١٩٩٣ لدراسة مؤشرات غلاء المعيشة وسبل مواجهة الغلاء والتضخم بعد أن كلف مؤسسة البحوث والاستشارات باعداد دراسة حول تطور الأسعار والأجور في لبنان خلال الفترة ١٩٨٩ ـ ١٩٩٢ شكلت أساس تحركاته ولقاءاته مع وزير العمل وأصحاب العمل .

وتستند الدراسة في عرضها لتطور مؤشرات القدرة الشرائية للأجور الى أبحاث جزئية نفذت عام ١٩٨٤ تناولت توزيع العاملين حسب فئات الأجر ، والى فرضيات معينة ، بحيث أنها تدرس الأجر كمبلغ ثابت بمعزل عن عناصره الأخرى كالتعويضات العائلية وتعويض النقل والاستشفاء والتعليم وساعات العمل الاضافية والعطل والاجازات المدفوعة التي تتفاوت كلها بين مختلف المؤسسات في القطاعات الاقتصادية المتعددة . مما أدى الى بروز مؤشرات حادة تبقى "معبرا" هاما على الاتجاه العام لتطور الأجور بالرغم من صعوبة اعتمادها كنسب نهائية ودقيقة .

ويظهر من خلال الدراسة المذكورة أن كلفة الحاجات الأساسية في حدها الأدنى لأسرة مؤلفة من خمسة أفراد في عام ١٩٩٢ تعادل ٦٥٩ دولارا" .

بينما الحد الأدنى للأجور لم يتجاوز ٦٨ دولارا في نهاية العام ١٩٩٢ كما سبق وأشرنا وكان من المفترض ، حسب الدراسة أعلاه ، ان يساوي الحد الأدنى الرسمي للاجور ٥٦٨٩٦٠ ليرة في نهاية العام ١٩٩٢ حتى يحافظ على قوته الشرائية التي كان يتمتع بها في بداية العام .

وتشير الدراسة أيضا" إلى تدهور القوة الشرائية بنسب تتراوح بين ٧٩،٣ ٪ كحد أدنى و٩٠،٦٪ كحد أقصى باختلاف فئات الأجر المعتمد .

وبناء على ذلك يطالب الاتحاد العمالي حاليا" بتصحيح الأجور بنسبة ١١٧ ٪ لتعويض نسبة غلاء المعيشة المسجلة بين ١٩٩١/١٢/٣١ و ١٩٩٣/٨/٣١ وبمفعول رجعي اعتبارا" من ١٩٩٣/١/١ .

الا أن أصحاب العمل وكذلك الحكومة ، وكعادتهم عند كل مطالبة عمالية بتصحيح الأجور رفضوا بداية تقديم أي زيادة على الأجور . ولوح أصحاب العمل بتقديمات اجتماعية واعادة النظر بقانون العمل كبديل عن تصحيح الأجور . ويبدو أن الاتحاد العمالي مستعد لمقايضة جزء معين من مؤشر ١١٧ ٪ مقابل تقديمات اجتماعية بنفس النسبة المخفضة من المؤشر .

وتنطلق الحكومة ، وكذلك أصحاب العمل في رفضهم لتصحيح الأجور من التخوف المزعوم من أية آثار تضخمية يمكن أن تنعكس سلبا" على الاستقرار النقدي والاقتصادي ومسيرة الاعمار " وعلى باقي التوازنات الاقتصادية الكلية .

وردا" على هذه المخاوف يمكن التأكيد بأن الآثار التضخمية التي يمكن أن تنشأ عن زيادة الأجور هي ضئيلة جدا . لان قيمة الأجور لا تشكل أصلا" أكثر من ١٠ الى ١٢ ٪ من تكاليف المنتجات المحلية خصوصا" وأن أسعار هذه المنتجات مدولرة أصلا" مما يفترض أن لا ينعكس تصحيح الاجر الا نسبة أقل بكثير فيما لو بقيت العوامل الأخرى ثابتة كالأرباح التي يحققها أصحاب العمل التي ارتفعت نتيجة التضخم . مما يعني بالتالي أن نتائج تصحيح الاجور في ظل اقتصاد مدولر كالاقتصاد اللبناني ستبقى محدودة جدا" . وبالتالي فان زيادة الأسعار في حال تصحيح الأجور ستكون أقل من هذه النسبة بالتأكيد (١٠ ـ ١٢٪) فيما لو توفرت الرقابة الحكومية على القطاعات الاقتصادية.

وفي هذا السياق أيضا" نلاحظ أن التطورات الاقتصادية السلبية وتدهور القوة الشرائية لليرة عام ١٩٩٢حدثت بالرغم من عدم حصول أي زيادة على الأجور منذ آخر تصحيح حصل في شباط ١٩٩٢ .

وهذه التطورات السلبية انما حدثت نتيجة عوامل أخرى كارتفاع سعر صرف الليرة نتيجة ضغوط سياسية كما سبق وأشرنا وازدياد الدولرة والانفاق العام الذي قدر بنحو ٢٣٠٠ مليار ليرة وأدى الى امتصاص احتياطي مصرف لبنان وانخفاضه من مليار و٢٧٠ مليون دولار في منتصف كانون الاول ١٩٩١ الى ٦٥٠ مليون دولار في شهر آذار عام ١٩٩٢ . وقد ساهم في مضاعفة هذا الانفاق فروقات غلاء المعيشة غير المدروسة التي دفعتها الحكومة دفعة واحدة لموظفي القطاع العام في مطلع العام ١٩٩٢ وقدرت بما يتراوح بين ٣٤٠ و ٥٠٠ مليار ليرة .

نخلص من كل ذلك الى ما أجمع عليه خبراء اقتصاديون* يعتبرون أنه ليس من المعقول ابقاء الأجور على حالها في حين أن بقية عناصر الانتاج كالارباح والريوع والفوائد في ارتفاع مستمر معتبرين ان الارتفاع في هذه العناصر هو الذي يقف وراء التضخم وليس أي زيادة . وبالتالي ينبغي تجميد هذه العناصر وتحديدها وذلك في اجراء لتجميد الأسعار اذا كان لا بد من تجميد الاسعار .

---

* منهم الدكتور الياس سابا وكمال حمدان ويوسف شبل ...الخ .

واذا كانت زيادة الأجور تؤدي الى التضخم فان زيادة العناصر الأخرى تؤدي الى زيادة أكبر بكثير في نسبة التضخم . لذلك لا بد من تخفيض معدلات الربح أولا" لأنها هي سابقة على أي مطالبة بزيادة الأجور والرواتب .

ولا بد أن يصاحب عملية تصحيح الاجور جملة اجراءات حتى لا تتحول نسبة الزيادة الى ضريبة غير مباشرة باستطاعة أصحاب العمل القـــــاءها على عاتق المستهلكين . وهذه الاجراءات التي ينبغي أن تشكل محور السياسة الاقتصادية والاجتماعية للدولة هي :

أولا" في المجال الاقتصادي :

أ ـ تخفيف العجزفي الموازنة عبر تحسين الجباية وخفض الانفاق العام . ولذلك لا بد من نظام ضرائبي عادل يطال الضرائب على الدخل المحقق بصورة مرتفعة في نشاطات اقتصادية كمالية ، وكذلك لا بد من تفعيل واصلاح الجهاز الاداري المكلف بربط وتحصيل الضرائب والرسوم .

ب ـ ضبط الاسواق التي أصبحت تحت رحمة الاحتكارات المدعومة من السلطة ، وباتت تفتقد الى أدنى حد من المنافسة .

ج ـ تفعيل القطاعات الانتاجية كالزراعة والصناعة ومعالجة مشكلة تصريف الانتاج بايجاد قطاع تصنيع زراعي فاعل ..

د ـ وضع مؤشر رسمي موحد لأسعار الاستهلاك .

هـ ـ تطوير مرافق الخدمات العامة كالكهرباء والمياه والهاتف والنظافة ..الخ . والتي نخشى في حال أصرت الحكومة على المضي خلسة في تخصيص هذه المرافق الى ازدياد الاسعار بصورة فاحشة وبالتالي اشتداد الازمة المعيشية وزيادة حدة التناقضات الاجتماعية .

ثانيا" ـ في المجال الاجتماعي :

أ ـ تفعيل الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي بكافة فروعه .

ب ـ تأمين خدمات التعليم (العام والجامعي) والصحة والاسكان والنقل العام للتخفيف من حدة الوضع المعيشي ودعم الأجر . ونشير في هذا المجال الى ضرورة تحريك موضوع التقديمات الاجتماعية المقررة سابقا" كالمنح المدرسية التي أقرها الصندوق الوطني

للضمان الاجتماعي أوائل عام ١٩٨٧ ، والمكتب الوطني للدواء الذي صدر قانونه عام ١٩٨٢ وأوقف العمل به تحت ضغط وكلاء الأدوية والمكتب الوطني لاستيراد السلع الاستهلاكية الضرورية وطرحها في السوق بأسعار منافسة والذي توقف البحث في انشائه تحت ضغط التجار .